I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 543 مليار ليرة سنوياً (29.5 في المائة) خلال الفصل الأول من العام 2018 ليصل إلى 2,385 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 1,841 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدت إلى إرتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 27.1 في المائة، وتعويضات نهاية الخدمة التي زادت بشكلٍ ملحوظ بنسبة 267.8 في المائة[4]، إضافةً إلى زيادة بنسبة 16.6 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– آذار من الأعوام 2016، 2017 و2018

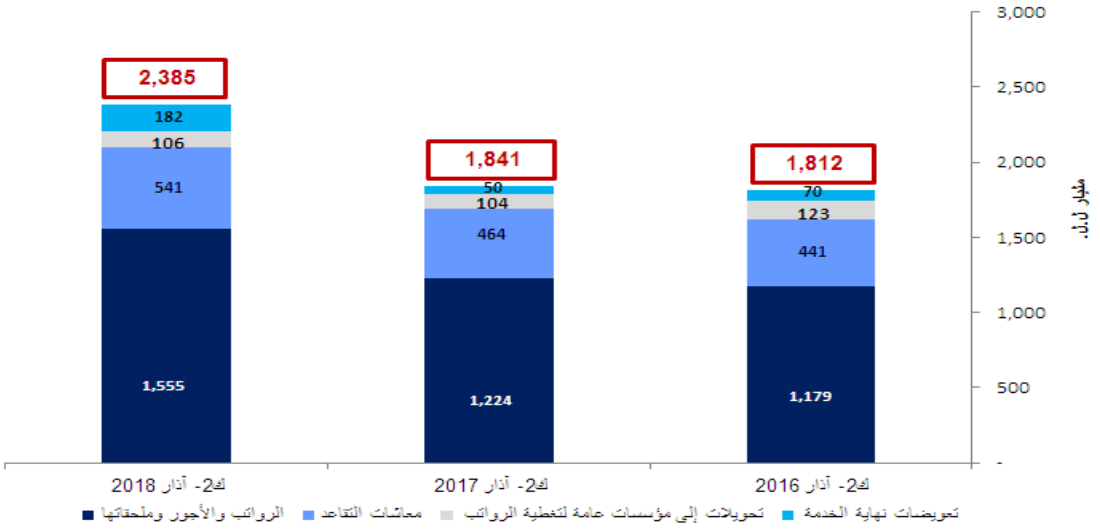

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 64 في المائة خلال كانون الثاني– آذار 2016، دون تغيير يذكر خلال الفترة نفسها من الأعوام 2017 و2018. من ناحية أخرى، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني– آذار 2016، مرتفعةً إلى 36 في المائة في كانون الثاني– آذار 2017[6] لتعود وتتراجع إلى 35 في المائة في الفترة ذاتها من العام 2018. بالرغم من الارتفاع السنوي الملحوظ في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الفصل الأول من العام 2018، تراجعت

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آذار 2018.

[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.

[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[6] يعود السبب وراء الإرتفاع الاستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي الإنفاق إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- آذار 2017، والتي تراجعت سنويًا بنسبة 12.5 في المائة نتيجة الإنخفاض في مدفوعات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى ارتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع بلغت نسبتها 33.4 في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– آذار 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني– آذار 2018

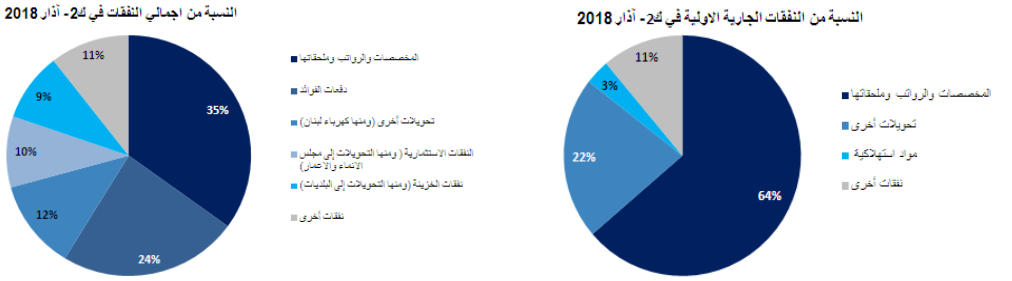

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 332 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 1,555 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آذار 2018. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى الإرتفاع بقيمة: (i) 157 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 99 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري، و(iii) 50 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ما يلي: (i) زيادة بقيمة 100 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) زيادة بقيمة 34 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (iii) 17 مليار ليرة زيادة في الرواتب الأساسية للأمن العام، إضافة إلى (iv) زيادة بقيمة 79 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 74 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– آذار 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (16 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7 في المائة من المجموع[7].

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 34.4 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آذار 2017، لتنخفض إلى نسبة 30.2 في المائة خلال الفترة ذاتها من العام 2018[8].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[7] يعود الفرق في النسبة المئوية للحصة من المجموع إلى التدوير.

[8] نتيجة إنخفاض قاعدة النفقات كما ذكر في الملاحظة رقم 6.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آذار 2017 وكانون الثاني– آذار 2018

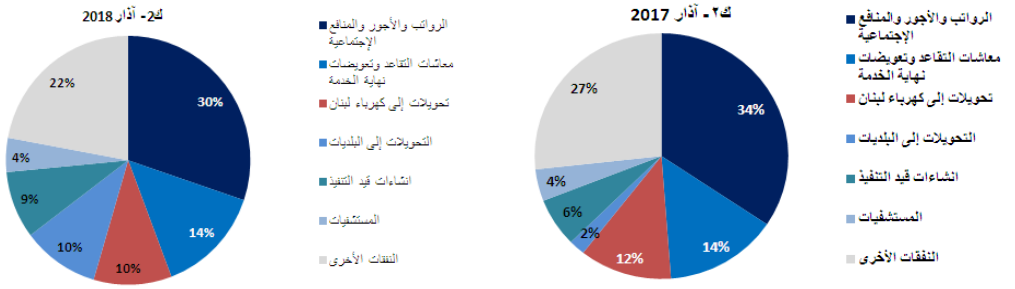

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– آذار 2017 وكانون الثاني– آذار 2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**592**	**749**	**23**	**28**	**146**	**246**	**1**	**1**	**762**	**1,023**
الجيش	376	476	14	19	70	149	0	0	461	644
قوى الأمن الداخلي	164	198	7	7	67	85	0	0	238	291
قوى الأمن العام	42	59	1	2	7	8	1	1	51	69
قوى أمن الدولة	10	15	0	1	3	4	0	0	13	19
الجهاز التربوي	**212**	**262**	**14**	**17**	**0**	**0**	**8**	**10**	**234**	**289**
الجهاز المدني 1/	**90**	**137**	**16**	**14**	**1**	**0**	**16**	**20**	**123**	**171**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**85**	**60**	**85**	**60**
الجمارك 3/									**18**	**12**
غير مصنف									**3**	**0**
إجمالي الإنفاق	**894**	**1,147**	**52**	**59**	**147**	**246**	**110**	**91**	**1,224**	**1,555**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجَّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 253 مليار ليرة (28 في المائة) لتصل إلى 1,147 مليار ليرة في كانون الثاني– آذار 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 27 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال كانون الثاني– آذار 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين[9] لكل من الجيش بقيمة 96 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 33 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 12 مليار ليرة، وقوى أمن الدولة بقيمة 5 مليار ليرة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لتقديمات الملابس إرتفعت بقيمة 5 مليار ليرة في كانون الثاني– آذار 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 50 مليار ليرة (23 في المائة) مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 262 مليار ليرة في الربع الأول من العام 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 33 مليار ليرة والتعليم الثانوي بقيمة 15 مليار ليرة، وكذلك في رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 5 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 6 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 46 مليار ليرة (51 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 137 مليار ليرة خلال الفصل الاول من العام 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 18 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (14 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة الصحة العامة (11 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب الأساسية لموظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 9 مليار ليرة[10] خلال كانون الثاني– آذار 2018، تلتها وزارة المالية مع زيادة بقيمة 7 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– آذار من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	كانون الثاني- آذار 2017	كانون الثاني- آذار 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	18,966	24,254	18%
وزارة العدل	16,090	19,028	14%
وزارة الصحة العامة	6,443	15,625	11%
وزارة المالية	8,216	15,034	11%
رئاسة مجلس الوزراء	7,530	12,085	9%
مجلس النواب	8,277	11,615	9%
وزارة الاشغال العامة والنقل	4,932	6,779	5%
وزارة الزراعة	3,741	6,352	5%

[9] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، والتي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[10] مرد هذه الزيادة الملحوظة هو تسديدات لرواتب المتعاقدين البالغة 8.6 مليار ليرة خلال الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويمكن أن يعود السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات التأخرات، وبشكلٍ أساسي مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين العائدة للاعوام 1996-1998 ومن 2000/01/01 إلى 2000/02/15 بقيمة 6.7 مليار ليرة، بالاضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بقيمة 1.9 مليار ليرة، بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

وزارة الداخلية والبلديات	2,551	4,311	3%
وزارة الدفاع الوطني	2,704	3,819	3%
اخرى	10,782	17,628	13%
المجموع	**90,231**	**136,530**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 99 مليار ليرة (67 في المائة) ليسجل 246 مليار ليرة خلال الربع الأول من العام 2018. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 79 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش، تلاه ارتفاع بقيمة 19 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي والتي بلغت 85 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آذار 2018.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات الإجتماعية للجيش سنوياً خلال كانون الثاني– آذار 2018، نتيجة الزيادة في كل من نفقات الإستشفاء بقيمة 66 مليار ليرة ومدفوعات المرض والأمومة بقيمة 12 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات لصالح قوى أمن الداخلي بقيمة 19 مليار ليرة (28 في المائة) خلال الفترة الذكورة، وذلك نتيجة زيادة بقيمة 18 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء والتي بلغت 66 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آذار 2018.

علاوةً على ذلك، إرتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن العام بقيمة 1 مليار ليرة (14 في المائة) خلال الفترة المذكورة، وذلك نتيجة الزيادة في تقديمات المرض بقيمة 2 مليار ليرة، بالرغم من الانخفاض في نفقات الاستشفاء بقيمة 1.8 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آذار 2018.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة على أساس سنوي حيث بلغ مجموعها 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2018 مقارنة مع 85 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE